الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.14

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
25 May 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سوازو ..... (هندوراس)

ثم: السيد كارا (نائب الرئيس) ..... (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ٨٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(ب) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

(د) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحُّر، وبخاصة في أفريقيا

(هـ) اتفاقية التنوع البيولوجي

(و) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-65197 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البند ٨٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة**

**(ب) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث** (A/57/189 وA/57/190)

**(د)** تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحُّر، وبخاصة في أفريقيا (A/57/177)

**(هـ) اتفاقية التنوع البيولوجي** (A/57/220)

**(و) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (A/57/131 وA/57/444)

**١ - السيد أربا ديالو** (الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر)، عرض تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/57/177)، فقال إن اللجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية سوف تجتمع لأول مرة في الفترة من ١١ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في مقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، وأن هذا يمثل تغييراً في الموعد والمكان المذكورين في التقرير.

٢ - وقال إن المساعدات التي تم تلقيها من حكومات ألمانيا والجمهورية التشيكية وإيطاليا وفنلندا والنرويج وهولندا وسويسرا وكندا وفرنسا واليابان ولكسمبرغ قد مكَّنت بعض البلدان النامية التي تعاني من المشكلة من إعداد تقارير لتنظر فيها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في اجتماعها الأول، كما يسَّرت هذه المساعدات أيضاً تنظيم أربعة اجتماعات إقليمية تركِّز على استعراض التقارير الوطنية. وسوف ينظر الاجتماع الأول للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في نتائج وتوصيات تلك الاجتماعات الإقليمية.

٣ - وقال إن أمانة الاتفاقية تقوم، بالتعاون مع هيئات أخرى منها الآلية العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة الدول الأطراف المتضررة في الإسراع بإعداد برامج العمل الوطنية، على أمل الانتهاء منها بحلول عام ٢٠٠٥. وقد قام عدد من البلدان فعلاً بوضع برامج عمل وهي على وشك الانطلاق في الأنشطة ذات الأولوية المحددة في تلك البرامج. وأضاف أن الاهتمام يجب أن ينصب الآن على تعبئة الموارد.

٤ - وقال إن أمانة الاتفاقية قد اتخذت خطوات تهدف إلى تنسيق أنشطتها مع سائر الأنشطة التي تجري في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي تحقيقا لأقصى الفوائد الممكنة وتفاديا لأي ازدواجية في الجهود. وقامت الأمانة، بناءً على طلب عدد من الأعضاء، بالعمل على تيسير تنظيم حلقات عمل على المستوى القطري من أجل إدماج الأعمال الجارية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٥ - وقال إن المجتمع الدولي أصبح الآن يدرك أن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كان يعوقه نقص الموارد، ومن ثم فقد قرر استعمال المرفق البيئي العالمي كأداة تمويلية. وقد قررت جمعية المرفق البيئي العالمي جعل تدهور الأراضي مجالا مستقلا من مجالات التركيز من أجل التمويل من المرفق البيئي العالمي، ومن ثم فإن هذا المرفق يحتاج إلى دعم من الجهات المانحة. وأضاف أن هذه التطورات كانت ثمرة عدد من المبادرات، منها إعلان كاراكاس والرسالة الوزارية الصادرة في برايا والدعوة الموجَّهة من هيئة الشخصيات البارزة من أجاديث. وقال إن أمانة الاتفاقية

ستواصل التركيز على تخفيف الفقر، بما في ذلك الأمن الغذائي وتحسين حياة ما يزيد على بليون من البشر يعيشون في الأراضي الجافة في مختلف أنحاء العالم. وتأمل الأمانة في أن يقدِّم الشركاء على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف كل دعم ممكن لهذه الجهود.

٦ - **السيد بريثينيو** (مدير أمانة الاستراتيجية الدولية لتخفيف الفقر): عرض تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاستراتيجية الدولية لتخفيف الفقر (A/57/190) وتقرير الأمين العام بشأن التعاون الدولي في تخفيف آثار ظاهرة النينيو (A/57/189).

٧ - وقال إن الازدحام الشديد في المناطق الحضرية وسوء إدارة الأراضي قد دفعا الناس إلى الاستقرار في مناطق معرضة للكوارث، مما يجعلهم في موقف ضعيف إزاء الأخطار الطبيعية والبيئية والتكنولوجية. وقد ضاعف من سوء الوضع الذي يعيشونه تغيُّر المناخ والتقلبات المناخية. وأضاف أن عمليات الوقاية هي الآن ضرورية أكثر من أي وقت مضى، ولذلك تواصل أمانة الاستراتيجية توسيع تعاونها مع مختلف الأطراف؛ وقد عملت مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية من أجل زيادة معرفتها بالظواهر الطبيعية التي تؤدي إلى الكوارث. وأقامت الأمانة علاقات وثيقة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة كما شرعت في جهد مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية تنسيق الشؤون الإنسانية، وتجري مفاوضات مفيدة مع البنك الدولي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتأسيس مزيد من التعاون في إطار مُجَمع الوقاية. وكانت أمانة الاستراتيجية ممثَّلة في القمة العالمية للتنمية المستدامة، كما أسهمت في أعمال أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وشاركت في المبادرات المتعلقة بالمياه العذبة والجبال والجفاف والتنمية الحضرية، عملاً على تعزيز إدماج إدارة المخاطر وتخفيف الضعف إزاء المخاطر الطبيعية كاعتبارات أساسية.

٨ - وقال إن من المقرر أن يُعقَد الاجتماع السادس لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتخفيف الكوارث في ذلك الأسبوع، حيث ستقوم المؤسسات ذات الخبرة وسائر أصحاب المصلحة بتقييم الإنجازات وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الجهد والتعرف على إمكانات التنفيذ ووضع توصيات إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية عملاً على زيادة القدرة على إدارة المخاطر وتقليل الضعف إزاء المخاطر الطبيعية والتكنولوجية. وأضاف أنه لا يمكن تحقيق أيٍ من تلك المبادرات دون مشاركة حقيقية ودعم كامل من الحكومات وسائر المنظمات المهتمة ذات الخبرة. وأشار في هذا الصدد إلى المساهمات الإضافية التي قدمتها كل من قبرص وفنلندا ومالطة والنرويج منذ إصدار التقرير السابق.

٩ - وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال تخفيف آثار ظاهرة النينيو، قال إنه سيُفتتح مركز دولي للأبحاث حول ظاهرة النينيو في عام ٢٠٠٣ في جواياكيل، بالإكوادور. وأضاف أن المركز تأسس بمساعدة حكومة إكوادور ومنظمة الأرصاد العالمية وأمانة الاستراتيجية، وأن الشركاء والمؤسسات ذات الخبرة تقوم حاليا بتقييم العمل الذي تم الاضطلاع به حول هذا الموضوع وتحديد الثغرات ونواحي القصور التي ينبغي للمركز أن يتناولها.

١٠ - وقال إن العمل الذي تقوم به الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات قد أدى إلى شراكات جديدة، كما أن الفريق العامل المعني بالمناخ والكوارث التابع لفرقة العمل يساعد في إعداد النشرة الدولية ''احتمالات النينيو'' وهي نشرة تُقدِّم تنبؤات موثَّقة تقوم على أساس مدخلات من عدد كبير من مراكز التنبؤ في مختلف أنحاء العالم. وقد تم إنشاء شراكة تشمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة

للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية تنسيق الشؤون الإنسانية، وأمانة الاستراتيجية الدولية لتخفيف الكوارث، وذلك بمساعدة من حكومتي إكوادور وألمانيا، من أجل تعزيز التعاون في مواضيع المناخ والإنذار المبكر وتقييم الضعف.

١١ - وأضاف أن تخفيف الآثار السلبية للتقلبات المناخية مثل النينيو إنما يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية المستدامة وسياساتها، وأن ظاهرة النينيو هي ظاهرة معقدة وتنتج عنها آثار خطيرة. ولمواجهة هذه المخاطر لا بد من وجود تعاون قوي بين مختلف أصحاب المصلحة ومن قيام شراكات جديدة.

١٢ - **السيد جالبرت** (المسؤول الأول، شعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي): عرض تقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي (A/57/220)، وقال إن التقرير يصف نتائج الاجتماعات الرئيسية للاتفاقية، بما فيها الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف، والتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاتفاقيات الأخرى.

١٣ - وقال إنه تحقق تقدُّم متواصل وملحوظ نتيجة اعتماد الخطوط التوجيهية المعتمدة في بون بشأن الوصول إلى الموارد الجينية والمشاركة العادلة والمنصفة في المزايا الناشئة عن استعمالها، ونتيجة لبرنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات، والمبادئ التوجيهية للوقاية من آثار الأنواع الغريبة التي تهدد النُظم الإيكولوجية والمواطن البيئية أو الأنواع البيئية، والتخفيف من هذه الآثار، وكذلك الخطة الاستراتيجية للاتفاقية، أمكن اتخاذ مزيد من الأعمال المحددة في جميع مجالات البرامج.

١٤ - وذكر أن أمانة الاتفاقية تتعاون أيضا بشكل وثيق مع أجهزة الأمم المتحدة وسائر المنظمات والاتفاقيات الدولية بما فيها الشراكة التعاونية بشأن الغابات التي سوف يكون لها دور كبير في برنامج العمل بشأن التنوع الحيوي للغابات. ونظرا لإيداع وثائق تصديق من ٣٦ دولة فإنه يؤمل أن يدخل بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة البيولوجية حيِّز النفاذ في بداية عام ٢٠٠٣. وقال إن أكبر دليل على التقدم هو تلك الأهمية التي أولتها القمة العالمية للتنمية المستدامة للتنوع البيولوجي، مما يدل على زيادة الوعي بهذا الموضوع وعلى الروابط التي لا تنفصم بين أهداف الاتفاقية والتحركات التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف الفقر. وقد أصبح التنوع البيولوجي جزءاً أساسياً في جميع قطاعات الاقتصاد. وقال إن أمانة الاتفاقية عازمة على التشجيع على الوفاء بخطة التنفيذ التي اعتمدتها القمة العالمية للتنمية المستدامة، وذلك عن طريق إنشاء ترتيبات دولية لتقاسم الفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الجينية.

١٥ - **السيد دنغو** (شعبة التنمية المستدامة): عرض التقرير المشترك للأمين العام بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة (A/57/131). وقال إن التقرير يصف الأنشطة الجديدة التي يجري الاطلاع بها على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية في إطار وكالات الأمم المتحدة، والتي تقوم بها الحكومات والمنظمات الإقليمية لتعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس والتقدم الذي تحقق في تشجيع اتباع نهج متكامل إزاء إدارة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة. وقال إن التقرير يخلص إلى عدد من التوصيات بما فيها توصيات بشأن كيفية تحسين تبادل المعلومات والخبرات على المستويات المحلية والوطنية عملاً على تحسين وتعزيز تنفيذ برنامج العمل.

١٦ - **السيد شودري** (الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية

الصغيرة): قال إن الأمم المتحدة تدرك منذ وقت طويل المشاكل الخاصة التي تواجه الدول النامية الجزرية الصغيرة ومنها بصفة خاصة تعرضها للكوارث الطبيعية وتغيُّر المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وأضاف أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول تعوقها مجموعة متداخلة من العوامل غير المواتية التي تؤثر على حياة سكانها ومعيشتهم، ولذلك يجب أن يقوم المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف هذه المشاكل، بما في ذلك منح هذه الدول تسهيلات أكبر للوصول إلى الأسواق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون وبناء القدرات الذاتية في تلك البلدان.

١٧ - وقال إن خطة التنفيذ التي اعتمدتها قمة جوهانسبرغ تتضمن عدداً من الالتزامات وأهداف التنفيذ مع أُطُر زمنية تستهدف تلك المجموعة من البلدان. فقد وافقت القمة على وجه الخصوص على القيام بمبادرات تهدف إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، ومساندة المبادرات التي تقوم على أساس المجتمعات المحلية والتي تهدف إلى تشجيع السياحة المستدامة ودعم قدرة هذه البلدان على توفير خدمات الطاقة المناسبة والسليمة بيئياً بأسعار مناسبة بحلول عام ٢٠٠٤. وأضاف أن إحدى النتائج الهامة التي أسفرت عنها القمة هي قرارها إجراء استعراض شامل في عام ٢٠٠٤ لتنفيذ برنامج عمل بربادوس بعد عشر سنوات من إقراره. وقال إنه ينبغي وجود تنسيق على مستوى المنظومة للعملية التحضيرية لهذا الاستعراض، وإن إحدى المهام التي يقوم بها مكتب الممثل السامي هي تنسيق ودعم المبادرات التي تُتخذ لصالح هذه البلدان.

١٨ - وقال إنه أبلغ رؤساء الدول والحكومات الحاضرين في القمة الرابعة لتحالف الدول النامية الجزرية الصغيرة بالجهود التي يقوم بها المكتب من أجل تعزيز توعية المجتمع الدولي بالمشاكل التي تعانيها البلدان النامية الجزرية الصغيرة، كما أبلغ وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول المشتركة في المنتدى الثاني للدول الصغيرة بالأنشطة التي يجري الاضطلاع بها على صعيد المنظومة بأكملها من أجل الدول النامية الجزرية الصغيرة، بما في ذلك نتائج قمة جوهانسبرغ، وأنه ناشد ذلك الاجتماع أن يولي اهتماما خاصا في دورته التالية لاستعراض السنوات العشر لتنفيذ برنامج عمل بربادوس.

١٩ - **السيد فايينيّا** (فنزويلا): قال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تُقَدِّر أوجه التقدم التي أشار إليها التقرير المقدم إلى اللجنة الثانية الذي يبين الجهود التي تقوم بها البلدان النامية للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي وكذلك إزاء تنفيذ الاستراتيجية الدولية لتخفيف الكوارث الطبيعية وخطة العمل للدول النامية الجزرية الصغيرة، ولكن يبقى مجالان غائبان هما نقل التكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك الالتزامات.

٢٠ - وقال إنه بعد مضي عشر سنوات على مؤتمر ريو لا تزال البيئة تتعرض لتهديدات مما يضع أعباء متزايدة على الأجيال المقبلة، ومما يزيد الحالة سوءاً أن معدلات الفقر بلغت درجات مزعجة وأن العالم يسير في طريق نموذج للتنمية غير قابل للاستدامة. وتعتقد مجموعة الـ٧٧ والصين بضرورة استخدام الاستراتيجية الدولية للحد من الفقر من أجل إزالة الأسباب التي تجعل البلدان النامية عرضة للضعف. فبين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ تأثر ١١٠ ملايين من البشر بظاهرة النينيو التي أحدثت خسائر تُقَدَّر بـ ٣٤ مليون دولار. ولذلك تدعو مجموعة الـ٧٧ والصين جميع الدول المتقدمة إلى دعم إنشاء مركز دولي في إكوادور لدراسة ظاهرة النينيو (انظر القرار A/Res.56/194) وإلى أن تدعم الصندوق الاستئماني للحد من الكوارث، الذي لم يتلق تبرعات كافية كما يتضح من تقرير الأمين العام (A/57/190).

٢١ - وأضاف أن مشاكل التصحر والجفاف وما يترتب عليها من عواقب تؤثر تأثيرا خطيرا على تنمية البلدان المتضررة، ويجب تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي تُعتبر أداة مهمة لتعزيز التنمية وتخفيف الفقر، تنفيذا كاملا. من أجل ذلك تقوم بلدان مجموعة الـ٧٧ والصين بإعداد خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر وتقوية التعاون بين الجنوب والجنوب. وفي هذا الصدد فقد عُقد منتدى رفيع المستوى عن التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سياق منتدى التعاون الأقاليمي، وذلك في كاراكاس في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وخرج المنتدى بإعلان كاراكاس بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

٢٢ - وترحب مجموعة الـ٧٧ والصين بالتوصية الواردة في خطة التنفيذ الصادرة في جوهانسبرغ فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، وبصفة خاصة بالأهداف الثلاثة للاتفاقية: وهي الحفاظ على التنوع الحيوي، والاستغلال المستدام لعناصره، والتوزيع العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن استغلال الموارد الجينية، التي تقرر تعزيزها عن طريق إنشاء نظام دولي.

٢٣ - وتجدد مجموعة الـ٧٧ والصين نداءها إلى البلدان المتقدمة لدعم خطة العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة وتعزيز نهج متكامل إزاء إدارة منطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة (A/57/131) عن طريق توفير موارد مالية كافية ونقل التكنولوجيات الآمنة من الناحية الإيكولوجية وبناء القدرات.

٢٤ - **السيدة لوخ** (الدانمرك): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية (التي عددها) وقبرص ومالطة، فقالت إن المجتمع الدولي قد أوفى بالولاية التي عهدت بها إليه الجمعية العامة في جوهانسبرغ. وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة بالاتفاقات التي أسفرت عنها القمة بشأن الأهداف والجداول الزمنية وبرامج العمل المحددة في عدد من المجالات لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الكبرى التي عُقدت منذ ١٩٩٢. وقالت إنه ينبغي في هذا الصدد التأكيد على أهمية المساواة بين الجنسين وأن تتمكن المرأة من المشاركة بشكل كامل في وضع السياسات واتخاذ القرارات على قدم المساواة مع الرجل وأن تكون لها نفس حقوق ملكية الأراضي والإرث. ورحبت بمبادرات الشراكة التي أُعلن عنها في جوهانسبرغ، ولاحظت أن الاتحاد الأوروبي قد قام بمبادرتين في هذا الصدد، إحداهما بشأن المياه والإصحاح والثانية بشأن الطاقة من أجل التنمية المستدامة، وانضمت إلى هاتين المبادرتين عدد من الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢٥ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد ما تقوم به أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التي تعمل على إقامة مجتمعات أكثر قدرة على مقاومة الكوارث وقادرة على مواصلة جهودها التنموية بنجاح دون خوف من التعطيلات المتكررة. وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي أيضا بالجهود التي ترمي إلى زيادة وعي المجتمع الدولي بتقليل المخاطر باعتبار ذلك من الضرورات الأساسية للتنمية المستدامة. وأضاف أن من المهم متابعة الأعمال الجارية بشأن التخطيط للكوارث والإنذار المبكر والوقاية من الكوارث والتخفيف منها وإدارتها.

٢٦ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن التعاون المتعدد الأطراف مهم في حل المشاكل العالمية المتعلقة بتغيُّر المناخ، وحثت الدول التي لم تصدِّق بعد على بروتوكول كيوتو على القيام بذلك. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن البلدان الصناعية يجب أن تكون لها

الصدارة في تقليل غاز الدفيئة وأنه يعمل بنشاط من أجل اتخاذ تدابير مشتركة وفعّالة لتحقيق هذا الغرض. وقالت إنه يجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية خاصة أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢٧ - وقالت إن الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، تُعتبر مرحلة جديدة في تنفيذ الاتفاقية، مرحلة تهدف إلى تنسيق برامج العمل الوطني في مجالات تخفيف الفقر واستراتيجيات التنمية المستدامة. وأشادت بقرار جمعية مرفق البيئة العالمي باعتبار تدهور الأراضي، خاصة التصحر وإزالة الغابات، موضوع اهتمام رئيسي في المرفق.

٢٨ - وأضافت أن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي قد اتفقوا على تدابير لوقف الخسارة في التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠، وأنهم يؤيدون الاتفاق الذي اعتمد في جوهانسبرغ بهذا الشأن ويرحبون بالتصديق على بروتوكول كارتاخينا بشأن التنوع البيولوجي من قِبَل ٣٦ بلداً، منها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقريبا.

٢٩ - **السيد ستانيو أوغارتيه** (كوستاريكا): تحدث باسم مجموعة ريو، فقال إن المجموعة ملتزمة بالمساعدة على ضمان احترام الاتفاقات المبرمة في جوهانسبرغ. وأكد على دعم المجموعة لأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وقال إن البرامج التي تقوم بها تلك الأمانة تساعد في إعادة بناء المناطق المنكوبة بالكوارث في بعض بلدان المنطقة. وأضاف أن الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث هي أرقام مزعجة، فقد أدت الكوارث الطبيعية التي سُجِّلَت في عام ٢٠٠١ والتي تبلغ ٧٠٠ كارثة إلى وفاة ٠٠٠ ٢٥ شخص، وإذا استمر الاتجاه الحالي فيقدّر أن نحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص سيفقدون حياتهم كل سنة حتى عام ٢٠٥٠ بسبب الكوارث الطبيعية، وبتكلفة سنوية تبلغ ٣٠٠ بليون دولار.

٣٠ - وأضاف أنه طبقا لتقرير حديث نشرته وكالة تضم في عضويتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة و٢٩٥ مؤسسة مالية في جميع أنحاء العالم يبدو أن الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث تتضاعف كل ١٠ سنوات وأنها وصلت إلى ترليون دولار في السنوات الخمس عشرة السابقة. وأشار أعضاء تلك الوكالة إلى أن الكوارث الطبيعية الناتجة عن تغيُّر المناخ يمكن أن تؤدي إلى آثار مدمِّرة للمراكز المالية الدولية والبورصات المالية والأملاك والاستثمارات. وقد تنبأ التقرير الثالث المقدم في عام ٢٠٠١ من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيُّر المناخ بأن تغيُّر المناخ ستكون له آثار خطيرة طوال القرن التالي كما يبدو من ارتفاع درجات الحرارة، وأيضا، والأهم من ذلك، من الظواهر الجوية الواسعة الانتشار في جميع أنحاء المعمورة، نتيجة للأنشطة الإنسانية التي أخذت آثارها على النُظم البيولوجية تتضح أكثر فأكثر.

٣١ - وأضاف أنه لهذه الأسباب توجد أسس قوية للربط المباشر بين الكوارث الطبيعية وتغيُّر المناخ الناتج عن أنماط الاستهلاك وإنتاج الطاقة غير القابلة للاستدامة على المدى الطويل. وترى مجموعة ريو ضرورة دراسة تلك الصلة على أساس من الأولوية أثناء الاستعراض العشري لاستراتيجية يوكوهاما وخطة العمل الصادرة عنها (A/57/190، الفقرة ٥٦)، الذي سيجري في عام ٢٠٠٤. وتأمل المجموعة بقوة في دخول بروتوكول كيوتو حيِّز النفاذ مما يساعد في تقليل آثار غازات الدفيئة وما يتصل بها من كوارث طبيعية وتخفيفها. وتدعو المجموعة المجتمع الدولي أيضا إلى أن يدعم إنشاء مركز دولي لدراسة ظاهرة النينيو التي من المعروف أنها تسبب آثاراً خطيرة على البشرية.

٣٢ - **السيد إيزاكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه يبدو واضحاً من القمة العالمية للتنمية المستدامة المعقودة في جوهانسبرغ أن المجتمع الدولي لا بد وأن يضم صفوفه من أجل حل المشاكل البيئية والمتعلقة بالتنمية المستدامة، وأن أحد المظاهر الهامة لهذا التعاون هو إطار الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة. وأضاف أن الاتحاد الروسي يعتقد أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، من شأنها بشكل خاص أن توفر إمكانيات كبيرة باعتبارها أداة عالمية لحماية البيئة وكذلك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقليل الفقر، وخاصة في أفريقيا. وأضاف أن تدهور الأراضي والتصحر هما مشكلتان شائعتان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الاتحاد الروسي، ولهذا السبب فإن حكومته مهتمة بتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وقال إن القرار المتخذ في بيجين لإقامة نوع جديد من التعاون بين مرفق البيئة العالمي واتفاقية مكافحة التصحر هو شيء مشجِّع وأنه يجب الحفاظ على الزخم المتمثل في الأنشطة المشتركة لمكافحة التصحر لما لها من أهمية كبيرة لبلدان وسط وشرق أوروبا بما فيها الاتحاد الروسي، وأن من الضروري استمرار هذه المبادرة. وتعتقد حكومة الاتحاد الروسي أن من الضروري زيادة عدد الأطراف في الاتفاقية، وهي تبذل قصارى جهدها للانتهاء من عملية الانضمام إلى تلك الاتفاقية في أقرب وقت.

٣٣ - وفيما يتعلق بالأنشطة التي يتم الاطلاع بها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي قال إن الاتحاد الروسي يؤيد القرارات المتخذة في الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف، وأعرب عن الأمل في أن تقوم أمانة الاتفاقية، بما لديها من معلومات وما تتسم به من كفاءة، بدراسة الاقتراح الخاص بالتعويض عن الخدمات البيئية التي تقدمها البلدان التي تقوم بدور البلدان ''المانحة'' بيئيا على المستوى العالمي. وأكد على ضرورة تآزر وتنسيق الجهود في تنفيذ مختلف اتفاقيات حماية البيئة من أجل تعزيز النتائج الملموسة التي يمكن تحقيقها في إطار كل اتفاقية.

٣٤ - وقال إن الكوارث الطبيعية التي حلت بكثير من المناطق في عام ٢٠٠٢، بما فيها الاتحاد الروسي، أظهرت مرة أخرى ضرورة قيام المجتمع الدولي بضم صفوفه في مكافحة تلك الكوارث وأن من الضروري أن يكون تخفيف الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان جزءاً أساسيا في استراتيجيات التنمية المستدامة ووظيفة أساسية من وظائف الأمم المتحدة. ولذا ترى حكومة الاتحاد الروسي أن من المهم تقوية إمكانات الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للتقليل من الكوارث لتتمكن من القيام بمسؤولياتها. وقال إنه يرى أن العمل الذي يتم في إطار الاستراتيجية الدولية يجب أن يركِّز على دعم نُظم الإنذار المبكر الوطنية وتحسين آليات التخفيف من الكوارث ودعم الأبحاث والدراسات عن الطرق الممكنة لتقليل الخسائر في الأرواح البشرية والممتلكات، ونشر المعلومات عن تقييم المخاطر والإنذار المبكر وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية. وقال إنه يؤيد اقتراح الأمين العام بإجراء استعراض لتنفيذ استراتيجية يوكوهاما وخطة العمل.

٣٥ - **السيد رمضان** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الجهود الإقليمية والوطنية والدولية في مجالات التنمية المستدامة والتخلص من الفقر يجب أن ترافقها جهود لمكافحة الجفاف والتصحر خاصة في أفريقيا إذا أردنا تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، ولا بد من تعبئة الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية؛ فقد تعهدت الأطراف المتعاقدة في القمة العالمية للتنمية المستدامة أثناء الأعمال التحضيرية للقمة بقيام البلدان المتقدمة بزيادة مساعداتها، خاصة المالية منها، لأن المستويات الحالية لا تكفي لتلبية احتياجات البلدان المعنية وتوقعاتها. وناشد المجتمع الدولي مساعدة البلدان، خاصة بلدان أفريقيا، في مكافحة التصحر

والجفاف، ذلك أن المشكلة موجودة في جميع بقاع العالم وتتطلب تعاونا وثيقا في تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر وضمان التكامل بين الاستراتيجيات في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وحث البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التنموية الإقليمية على المساهمة بسخاء في مختلف الصناديق التي أنشئت من أجل تنفيذ الاتفاقية.

٣٦ - وحث على مزيد من التعاون بين مرفق البيئة العالمي وأمانة الاتفاقية، وأكد على ضرورة التكامل بين الأعمال التي يقوم بها الأطراف في الاتفاقية وبرنامج البيئة من أجل تحقيق نتائج ملموسة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وأضاف أنه ينبغي إعطاء الأولوية للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الاتفاقية أيضا.

٣٧ - وقال إن الجماهيرية العربية الليبية قد عانت، شأنها في ذلك شأن باقي بلدان أفريقيا، من الجفاف والتصحر، ومن ثم فهي تدرك آثارهما السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد صدَّقت على الاتفاقية وأنشأت لجنة وطنية لمكافحة الجفاف والتصحر من أجل الوفاء بتعهداتها بموجب الاتفاقية. وقال إن الجماهيرية تعمل على مكافحة الجفاف عن طريق إنشاء بحيرة صناعية، كما أنها تتخذ خطوات جادة، رغم الحصار المفروض عليها، لمكافحة زحف الصحراء على الأراضي الزراعية، ولو أن هذه الجهود تعوقها ملايين الألغام التي وُضعت في تلك المنطقة أثناء الحرب العالمية الثانية.

٣٨ - **السيد آغيرال زينسر** (المكسيك): تحدث باسم مجموعة البلدان الشديدة التباين والمتفقة في الأفكار، فقال إن تلك المجموعة هي عبارة عن آلية للتشاور والتعاون أنشئت في إطار إعلان كانكون في شباط/فبراير ٢٠٠٢ وأنها تضم ١٥ بلدا تمثل ٧٠ في المائة من التنوع الحيوي في العالم و٤٥ في المائة من سكان العالم، كما تمثل تراثاً رائعاً من الثقافات والحضارات التي تتيح فرصا كبيرة للتنمية، ولكنها تحمل معها مسؤوليات كبيرة أيضاً منها المحافظة على الموارد البيولوجية واستخدامها بطريقة مستدامة والمشاركة المنصفة في المزايا التي يتيحها التنوع البيولوجي مع مراعاة المصالح المشروعة للبلدان التي هي مصدر الموارد البيولوجية والمجتمعات الأصلية والمحلية. وقال إن المجموعة تسعى إلى تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي تنفيذا كاملاً بشكل متوازن بين أهدافها الثلاثة: وهي الحفاظ على التنوع الحيوي، والاستخدام المستدام لعناصره، والمشاركة العادلة والمنصفة في المزايا الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

٣٩ - وقال إن رؤساء الدول والحكومات والممثلين رفيعي المستوى لبلدان المجموعة الخمسة عشر الذين اجتمعوا في إطار القمة العالمية للتنمية المستدامة اعتمدوا إعلاناً بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه بطريقة مستدامة، ونص الإعلان على أن الطريق السليم الذي ينبغي اتباعه من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية لشعوب البلدان الأعضاء وتخفيف الفقر هو الالتزام بالتعددية والتنمية المستدامة. وقد رحبت المجموعة بالأهداف المنصوص عليها في خطة التنفيذ الصادرة عن القمة العالمية للتنمية المستدامة من أجل تخفيف الخسارة الجارية في التنوع الحيوي وإنقاصها بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠١٠، وذلك يتطلب موارد مالية وتقنية جديدة وإضافية للبلدان النامية. ومن أهم أهداف المجموعة إقامة نظام دولي يضمن المشاركة العادلة والمنصفة في المنافع الناشئة عن استخدام التنوع الحيوي ومكوناته بشكل فعَّال، ومن ثم فإن المجموعة ترحب بالالتزام بمثل هذا النظام الوارد في الفقرة ٤٢ من خطة التنفيذ الصادرة عن القمة العالمية للتنمية المستدامة. وترجو المجموعة من الجمعية العامة أن ترسل رسالة واضحة إلى مؤتمر أطراف اتفاقية التنوع

البيولوجي بأن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك القرار تنفيذاً عاجلاً.

٤٠ - وقال إن المجموعة تعتزم تعزيز إقامة نظام فريد من نوعه يقوم على مجموعة متنوعة من الأدوات والآليات لحماية المعارف التقليدية المتصلة بالتنوع البيولوجي. وترغب المجموعة أيضا في وضع أساس لمزيد من التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي من أجل بناء القدرات وتحسين قاعدة المعارف لتحسين عملية اتخاذ القرارات والإدارة البيئية، وتعزيز المعارف التقليدية لإعطاء مزيد من القيمة للسلع والخدمات التي تنتجها نُظم التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، كما تعتزم المجموعة الوفاء بالتزاماتها الدولية خاصة ما يتصل منها باتفاقية التنوع البيولوجي. وعن طريق بناء القدرات يمكن أن يساعد التعاون في استنباط أشكال جديدة أو تقليدية من أشكال التكنولوجيا الحيوية وفقاً لبروتوكول كارتاخينا بشأن التنوع البيولوجي. وأضاف أن المجموعة ملتزمة بترجمة القرارات المتخذة بشأن التنوع الحيوي في القمة العالمية للتنمية المستدامة إلى أعمال ملموسة وإنجازات. وإذ تأخذ المجموعة هذه الأهداف في الاعتبار فإنها ملتزمة بالعمل مع الأطراف المهتمة بالأمر من أجل الوفاء بأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي.

٤١ - **السيد غاليغوس شيريبوجا** (إكوادور): قال إن تغيُّر المناخ هو السبب الرئيسي وراء الكوارث الطبيعية الخطيرة والمتطاولة، كما أن الفقر يزيد من هشاشة الناس إزاء المخاطر الطبيعية، ووجود هاتين الظاهرتين معاً يفاقم من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذه الكوارث ويقلل من قدرة المجتمعات على مواجهة هذه الآثار. لذا فمن الضروري أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بإيلاء الأولوية لإدارة آثار الكوارث بعد وقوعها. وقد حددت خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ خطوط العمل الرئيسية لإدارة الكوارث الطبيعية، وهي تقوية الهيكل المؤسسي الدولي (خاصة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث) وتطوير القدرات المؤسسية للبلدان والمناطق وتحسينها وتعزيزها، ونقل التكنولوجيا المناسبة، ونشر المعلومات وتطبيقها في حالات محدَّدة، وإقامة نُظم الإنذار المبكر وتحسينها، والوقاية من آثار التغيُّرات المناخية الشديدة والتخفيف منها، والتقييم المتواصل لآثار تغيُّر المناخ. ويلزم الآن اتخاذ الخطوات المناسبة لترجمة خطة التنفيذ إلى أعمال ملموسة.

٤٢ - ومضى قائلاً إنه وفقا للولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٠٠ انعقد الاجتماع الأول للخبراء الحكوميين الدوليين بشأن ظاهرة النينيو في غواياكيل، إكوادور، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وأوصى بإقامة مركز دولي لدراسة ظاهرة النينيو؛ وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٢٤ اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء المركز على وجه السرعة. وقال إنه يشرفه أن يعلن أن المركز سيُفتتح في غواياكيل يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وأن إكوادور قد أوفت بما عليها من التزامات باعتبارها البلد المضيف. وأعرب عن أمله بأن يقدم المجتمع الدولي كل المساعدة التقنية والعلمية والمالية اللازمة لتمكين المركز من تحقيق أهدافه.

٤٣ - **السيد توسكانو** (سويسرا): قال إنه توجد رابطة أساسية بين حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة التي يستفيد منها الجميع. فلا يمكن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر أن يكتب لهما النجاح والاستدامة إلا إذا أخذنا في اعتبارنا قدرة النُظم الإيكولوجية. وأضاف أن ما يسمى بالكوارث الطبيعية، التي قد تكون من صُنع الإنسان، تضعف كثيرا من النُظم الإيكولوجية الواسعة، ولكن الآثار الضارة لهذه الأحداث المدمرة يمكن تقليلها إلى حد كبير من خلال تحسين إدارة المخاطر. لذلك فمن الضروري تحسين الاستعداد لدى الأفراد والسكان المعرضين لهذه الكوارث على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وتعتبر

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث عاملاً حفازاً لاتخاذ تدابير تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف، وكما يتضح من التوقيع على مذكرة التفاهم مؤخرا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن إدماج الاستراتيجية في منظومة الأمم المتحدة يجري على الوجه الصحيح. وعلاوة على ذلك فقد اتخذت السلطات السويسرية زمام المبادرة بإنشاء مجموعة دعم للاستراتيجية، عقدت أول اجتماعاتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٤٤ - وقال إن زيادة التصحر لها آثار مدمرة خاصة على المناطق المهمشة والمناطق الفقيرة، وتواصل سويسرا تقديم دعم نشط لاتفاقية التصحر ولتنفيذها. وأضاف أن أسباب التصحر معقدة وتتصل بمجالات أخرى من مجالات السياسة العامة مثل حماية المناخ والقضاء على الفقر والتنوع الحيوي والحفاظ على الغابات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك يحتاج الأمر إلى نهج متعدد القطاعات ومتكامل ومتماسك وإلى تعاون بين مختلف الوكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي والمؤسسات الإقليمية.

٤٥ - وقال إنه قد تحقق تقدم بالفعل، ولكن الخسارة في التنوع الحيوي تتزايد، وقد أكدت القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عُقدت في جوهانسبرغ على أهمية الحفاظ على التنوع الحيوي، ولذلك يود وفده أن يعرب عن تأييده للأهداف التي حددها أحدث مؤتمرات أطراف الاتفاقية، وعلى وجه الخصوص وقف الخسارة في التنوع الحيوي بحلول عام ٢٠١٠. ويجب أن تدرك الجمعية العامة أن تنفيذ الأهداف يتطلب سياسات متماسكة وتجديداً للإرادة السياسية وأن تكون الاتفاقية هي الوثيقة الدولية الأساسية في هذا المجال وأن يتم مستقبلاً تعزيز التماسك والتآزر بين الاتفاقية وسائر الصكوك الدولية. وقال إنه ينبغي تعزيز التصديق على بروتوكول كارتاخينا بشأن منع المخاطر الناتجة عن التكنولوجيا البيولوجية وتنفيذه، وتعزيز الجهود التي ترمي إلى ضمان التوزيع العادل والمنصف للفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الجينية. وقال إن الاتفاقية قد اقتربت من العالمية بانضمام ١٨٠ دولة إليها وينبغي للبلدان التي لم تصدق عليها بعد أن تقوم بذلك.

٤٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بالقرارات التي اتخذت في قمة جوهانسبرغ بشأن حماية المناخ ودعوة القمة إلى التصديق على بروتوكول كيوتو، وأضاف أن البرلمان السويسري يناقش حاليا عملية التصديق عليه. وأشار إلى العلاقة بين التجارة والنظم البيئية فأكد على ضرورة التناسق بينهما، وقال إن وفده يرحب بالقرار المتخذ في قمة جوهانسبرغ باحترام مبادئ عدم أسبقية أي من المجالين وتأكيد الاحترام والدعم المتبادلين بين النظامين، وهو ما ينبغي أن ينعكس في المفاوضات الدائرة في منظمة التجارة العالمية بموجب الولاية المنصوص عليها في الدوحة.

تولى السيد كارا (الجمهورية التشيكية) رئاسة الجلسة.

٤٧ - **السيد جمال الدين** (مصر): قال إن وفده مهتم بالغ الاهتمام باتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوراث، وأنه يتفق مع ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

٤٨ - وقال إن القمة العالمية للتنمية المستدامة اعتمدت إعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ اللذين يعتبرهما مساهمة ملموسة في جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأن تنفيذ هذه المبادرة ينبغي أن يتم من خلال الإرادة السياسية ووضع خطط العمل والتنفيذ مع جداول زمنية محددة تحديدا جيدا وخطط للتمويل.

٤٩ - وقال إن قمة جوهانسبرغ قد أظهرت ضرورة إعطاء الأولوية خلال السنوات العشر القادمة لمكافحة تدهور الأراضي، وذلك يتطلب موارد جديدة وإضافية يعتمد عليها كما يتطلب نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لتمكينها من مواجهة تلك المشكلة الصعبة، وذلك في سياق تناولها لقضايا التنمية والبيئة. وقد اتفقت القمة على أن اتفاقية مكافحة التصحر هي إحدى الأدوات الفعّالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإزالة الفقر. وقد قررت جمعية مرفق البيئة العالمي اتخاذ التدابير المناسبة لجعل المرفق آلية مالية تستفيد منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقال إن مصر ترحب بهذا القرار الذي اتخذته جمعية مرفق البيئة العالمي والذي يعد تعبيرا سريعا عن مطالب قمة جوهانسبرغ. وأضاف أن جمعية مرفق البيئة العالمي التي أنهت دورتها الثانية في بيجين في الأسبوع الماضي قررت إضافة تدهور الأراضي والتصحر إلى مجالات التركيز الأساسية لديها، كما أعلنت الجمعية عن استعداد المرفق لأن يكون أداة تمويلية للاتفاقية بموجب المادة ٢١ من الاتفاقية ذاتها إذا ما قرر مؤتمر الأطراف ذلك. وحث مؤتمر الأطراف على اتخاذ التدابير الضرورية بسرعة من أجل التنفيذ السريع لقرارات قمة جوهانسبرغ، وأضاف أن هذا يعتبر صدى للدعوات السابقة من البلدان النامية منذ عام ١٩٩٤ بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة في هذا الموضوع.

٥٠ - وقال إنه تم إنشاء لجنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية وأن جهودا تبذل لإدماج قرارات مؤتمر الأطراف وقرارات مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات البيئية الأخرى، بما في ذلك اتفاقية تغيُّر المناخ، مع مراعاة الاعتبار الواجب للاستقلالية القضائية لكل من هذه الاتفاقيات. وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء فريق الاتصال المشترك لتقوية التنسيق بين مختلف الاتفاقيات الخاصة بالبيئة وبتقرير فريق الشخصيات البارزة الذي نظر في الصلة بين الفقر والبيئة في إطار التنفيذ الآني والفعّال للاتفاقية وبنتائج المنتدى المعني بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر الذي عُقد في برايا، بالرأس الأخضر. ورحب أيضا بنتائج اجتماع كراكاس، وقال إن جميع هذه التقارير مفيدة وكانت ذات قيمة للتحضير لقمة جوهانسبرغ وفي قيام تلك القمة بالنظر في مسألة التصحر على الوجه الشامل المناسب الذي نظرت فيها.

٥١ - وقال إنه آن الأوان للتنفيذ الفعال للسياسات التي وضعتها اتفاقية التنوع البيولوجي ولإيجاد توازن بين الأهداف الثلاثة للاتفاقية، أي الحفاظ على التنوع الحيوي، والاستخدام المستدام لتلك الموارد، والتوزيع المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. وأضاف أن حكومته تعتقد أنه على مدى السنوات الثماني منذ دخول الاتفاقية حيِّز النفاذ اتضح أن الاتفاقية هي وسيلة فعالة وأساسية لتعزيز التنمية المستدامة، وترى حكومته أن تحقيق أهداف قمة جوهانسبرغ بشأن التقليص الكبير للمعدل الراهن للخسارة في التنوع البيولوجي قبل عام ٢٠١٠ يتطلب تمويلا دوليا من البلدان المتقدمة النمو ونقلا للتكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط تفضيلية. وأعرب عن ترحيب وفده بالقرار المتخذ في الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي باعتماد مبادئ بون والمبادئ التوجيهية (الاختيارية) الصادرة في بون بشأن النفاذ إلى الموارد الجينية والمشاركة المنصفة في الفوائد الناجمة عن استخدامها. وحث على تنفيذ هذه المبادئ دون إبطاء والبدء في مفاوضات دولية تؤدي إلى وضع إطار دولي جديد وفقا للقرارات المتخذة في جوهانسبرغ، وذلك بأسرع ما يمكن. وأضاف أن مصر ترحب ببدء المرحلة التجريبية لتنفيذ بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة البيولوجية، الذي يتناول الجزيئات الحية المعدَّلة، من قِبَل دار المقاصة الخاصة بالسلامة البيولوجية من أجل مساعدة البلدان على تطبيق أحكام البروتوكول والتمكين من تقييم إدارته.

٥٢ - وقال إنه نظرا لزيادة أعداد الكوارث الطبيعية والأضرار الشديدة التي تسببها للأرواح والممتلكات فقد أولت قمة جوهانسبرغ اهتماما خاصا للعمل على الحد من الكوارث الطبيعية باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في العمل المطلوب من المجتمع الدولي، ذلك أن البلدان النامية هي المتضرر الرئيسي من تلك الكوارث.

٥٣ - وأضاف أن أي برنامج إقليمي للحد من الكوارث في أفريقيا يجب أن يشمل جميع المناطق الجغرافية في القارة الأفريقية وأن يتلقى الدعم المالي والتقني اللازم لمساعدة جميع البلدان الأفريقية في إقامة آليات وطنية متعددة القطاعات أو دعم تلك الآليات عملاً على تعزيز الوقاية من الكوارث وتبادل المعلومات بين الدول مع الاستفادة من المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الوكالات. وقال إن وفده يحبذ أيضا إجراء تقييم تفصيلي للبرامج الجارية بشأن ظاهرة النينيو وإدماج نظم الإنذار المبكر وضمان دعم المجتمع الدولي المتواصل لإنشاء المركز الدولي لدراسة ظاهرة النينيو.

٥٤ - وقال إن خطة التنفيذ الصادرة عن القمة العالمية للتنمية المستدامة خصصت فصلاً للدول النامية الجزرية الصغيرة نظرا للعلاقة الوثيقة بين برنامج عمل بربادوس والقرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة من جهة وبين القرارات المعتمدة في قمتي ريو وجوهانسبرغ من جهة أخرى. وحث المجتمع الدولي على إبداء الاهتمام بالمشاكل التي تلاقيها الدول الجزرية الصغيرة في مواجهة هذه الأخطار الإنمائية، خاصة في مقاومة تغيُّر المناخ وارتفاع مستوى البحر والكوارث الطبيعية، والاستجابة إلى أولويات تلك الدول في مجالات الطاقة والسياحة والمياه والموارد الساحلية. وأعرب عن تقدير حكومته ودعمها للجهود الدائبة التي بذلتها تلك الحكومات في السنوات الأخيرة، رغم عدم كفاية التمويل الدولي لتنفيذ برنامج عمل بربادوس. وأضاف أن مصر تتطلع إلى الاستعراض الشامل العشري الذي سيعقد في عام ٢٠٠٤ بهدف مواصلة تنفيذ برنامج العمل، كما أنها تؤيد الاقتراح بأن تقوم الجمعية العامة بعقد اجتماع دولي حول موضوع التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة كما أوصت بذلك قمة جوهانسبرغ.

٥٥ - **السيد بياو** (بنن): قال إنه يؤيد ما جاء في بيان ممثل فنزويلا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وأضاف أن بنن مهتمة اهتماما شديدا بالمسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، شأنها في ذلك شأن باقي أقل البلدان نموا، التي ترأس بلاده مجموعة التنسيق فيها. وكان ذلك أحد الأسباب التي دعت حكومته إلى تنظيم الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا في كوتونو في ٢٠٠٢ من أجل تنسيق المواقف بين أقل البلدان نموا وتوحيد اهتماماتها المشتركة تحضيرا للقمة العالمية للتنمية المستدامة، وخاصة من أجل تنفيذ إعلان جوهانسبرغ ونتائج القمة الأخرى. وقال إن الاهتمامات الرئيسية لأقل البلدان نمواً واردة في خطة التنفيذ الصادرة عن القمة، وأنه آن الأوان لترجمة تلك القرارات إلى أعمال ملموسة. وأعرب عن سرور حكومته لأن الجمعية الثانية لمرفق البيئة العالمي التي عُقدت في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أخذت في اعتبارها إعلان جوهانسبرغ الذي يدعو الجمعية الثانية لمرفق البيئة العالمي إلى اتخاذ إجراءات تنفيذا لتوصية مجلس مرفق البيئة العالمي بشأن جعل تدهور الأراضي (التصحر وإزالة الغابات) مجالاً رئيسياً من مجالات عمل المرفق باعتبار ذلك إحدى الوسائل التي يقدم بها المرفق دعمه للتنفيذ الناجح لاتفاقية مكافحة التصحر، ومن ثم اعتبار مرفق البيئة العالمي أداة تمويلية للاتفاقية مع مراعاة حقوق وقرارات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، واعترافا أيضا بالتكامل بين دوري مرفق البيئة العالمي والآلية العالمية

للاتفاقية في تقديم وحشد الموارد اللازمة لوضع برامج العمل وتنفيذها.

٥٦ - وقال إن مجلس مرفق البيئة العالمي قد اتخذ قراراً هاما في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ باعتبار تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات مجالاً جديداً من مجالات التركيز في المرفق، واستعداد المرفق ليكون أداة مالية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إذا ما قرر مؤتمر الأطراف ذلك، وهو قرار يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام لأن الاتفاقية هي الوحيدة من بين جيل ريو التي ليس لها آلية تمويل. وما كان هذا القرار ليتخذ لولا التصميم والنشاط اللذين أبداهما ممثلو البلدان النامية، وخاصة ممثلو أفريقيا. وما هذان القراران إلا معلمين على طريق طويل يصل بنا إلى التنفيذ التدريجي والمتناسق للتنمية المستدامة في المناطق والبلدان المتضررة من التصحر ومن آثار الجفاف. ويجب أن تتواصل الجهود على المستوى القطري بمساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف من البلدان المتقدمة، وعندها فقط يمكن أن تصبح البلدان المتضررة من الجفاف في وضع يعينها على مواصلة التنمية.

٥٧ - وقال إن التغييرات المطلوبة لا يمكن أن تتم إلا من خلال تنفيذ الاتفاقية التي اعتمدت في حزيران/يونيه ١٩٩٤ ودخلت حيِّز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ولا بد من أن يقوم جميع الأطراف باتخاذ خطوات على جميع المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، ولذلك لا يمكن الاستغناء عن مشاركة نشطة في الاجتماع الأول للجنة المسؤولة عن تقييم وتنفيذ الاتفاقية، الذي سيعقد في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وتشمل مهام هذه اللجنة التي ترأسها بنن، تقييم التقدم الذي تحقق منذ عقد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ومن الضروري لتحسين إدارة الأراضي والموارد الطبيعية والأساليب الزراعية وحماية النُظم الإيكولوجية الهشة والحفاظ عليها من التعرف على الصعوبات والمشاكل القائمة وأخذ العبرة من دروس الماضي سواءً منها نواحي النجاح أو الفشل، ومعرفة التحديات الجديدة واتخاذ قرارات جديدة وتوجيه الجهود نحو التنفيذ الفعّال للاتفاقية وتركيز تلك الجهود، عملاً على عكس اتجاه الممارسات الحالية التي تؤدي إلى تدهور الأراضي وإلى ندرة الموارد المائية. وبعبارة أخرى فإن مكافحة التصحر وتدهور الأراضي إنما هي مكافحة للفقر في مناطق العالم الجافة وشبه الجافة ومناطق الرطوبة المنخفضة.

٥٨ - وأضاف أنه ليس من المتصور أن يتحقق نجاح حقيقي للقمة العالمية للتنمية المستدامة والتنفيذ الفعال لاتفاقيات جيل ريو إلا إذا قامت الدول بالعمل معاً على جميع المستويات لتلبية تطلعات مئات الملايين من الأطفال والشباب ومئات الملايين من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم عن طريق اتخاذ إجراءات جريئة ومبادرات إيجابية وحلول عادلة تساعد على تحقيق استجابة مستدامة للتغيُّرات البيئية، ويجب على كل دولة أن تسهم بشكل فعال في الكفاح المشترك للتغلب على التصحر في البلدان المتضررة.

٥٩ - **السيد رامسدن** (نيوزيلندا): قال إن حكومته ترحب بالإدراك المتزايد للمشاكل الإنمائية الخاصة بالدول النامية الجزرية الصغيرة، وخاصة بإدراج قسم في خطة التنفيذ التي اعتمدت في القمة العالمية للتنمية المستدامة خاص بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، لأن ذلك يعكس تصميم المجتمع العالمي على علاج أوجه الضعف التي تعاني منها تلك الدول استجابة إلى المشاكل التي تختص بها. وأعلن عن تأييد نيوزيلندا للنداء الوارد في خطة التنفيذ بأن تعقد الجمعية العامة اجتماعا دولياً في عام ٢٠٠٤ لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس الذي اعتمد قبل ١٠ سنوات.

وقال إن وفده إذ يؤيد عقد اجتماع ''بربادوس + ١٠'' فإنما يعرب عن تقديره للعمل الكبير الذي تم في الأعمال التحضيرية على المستويين الوطني والإقليمي، والذي أدى إلى القمة العالمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يستفيد من هذه الجهود وأن يواصلها حتى تكون العملية التحضيرية لاجتماع ''بربادوس + ١٠'' قصيرة وفعالة. فعلى سبيل المثال توجد مجموعة من التقارير القطرية التي أعدت للقمة العالمية، مما يجعل من الممكن أن تكون عملية الإبلاغ قصيرة ومركزة، باستخدام التقارير القطرية الموجودة وربما يكون من السهل عرض هذه التقارير في شكل مصفوفة مما يتيح تقديم معلومات تجميعية مفيدة عن البلدان النامية الجزرية الصغيرة دون إلقاء مزيد من الأعباء على السلطات التي تعد التقارير في تلك البلدان.

٦٠ - وأضاف أن اجتماع ''بربادوس + ١٠'' يمكن أن يؤكد من جديد الالتزامات التي تم التعهد بها في بربادوس وتكررت في جوهانسبرغ في شكل بيان سياسي مركَّز. فليس هناك جديد للتفاوض حوله، وإنما ينبغي أن ينصب الاهتمام على تنفيذ الخطط والاتفاقات القائمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم مبادرات الشراكة التي أطلقتها البلدان النامية الجزرية الصغيرة وشركاؤها في التنمية وأن يؤكد من جديد أهمية العمل الكمي والتحليلي بشأن مؤشرات الضعف دون إبطاء.

٦١ - **السيد آندخابا** (ناميبيا): تحدث باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، فأشار إلى أن التصحر يمثل تهديدا خطيرا لجميع البلدان حيث إنه يؤثر على ١١٠ من البلدان و ٧٠ في المائة من الأراضي الجافة الزراعية في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن الجنوب الأفريقي يعاني من هذه الظاهرة معاناة شديدة حتى أن ٥٠ في المائة من مساحة الأراضي في بعض البلدان قد تحولت إلى صحراء. وعلى سبيل المثال فإن ٧٠ في المائة من الأراضي الوطنية لناميبيا هي صحراء.

٦٢ - وقال إن دول المنطقة لا تنقصها الإرادة إزاء تناول المسائل البيئية، وهذه ليست ظاهرة جديدة: فقد قامت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإطلاق مبادرة، تم تنسيقها من قِبَل ليسوتو، تهدف إلى تنسيق مختلف الأنشطة الوطنية في مجال حماية البيئة في المنطقة، وفي عام ١٩٩٧ أنشئت مؤسسة أبحاث الصحراء في مركز التدريب والبحث في غوبابيب في ناميبيا. وتقوم المؤسسة بإجراء أبحاث عالية المستوى وتقدم التدريب على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الخطير و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وكلف المركز أيضا بتنفيذ أنشطة إقليمية تتصل بالاتفاقية بالتعاون الوثيق مع قطاع البيئة وإدارة الأراضي في الجماعة الإنمائية.

٦٣ - وأضاف أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقوم في هذا الصدد بالعمل مع عدد من الشركاء منهم الوكالة السويدية للتنمية الدولية، التي وافقت على تقديم مساعدة تقنية في شكل ''أسابيع دولية'' من الخبرات الاستشارية. وقامت الجماعة الإنمائية على مدار السنوات بتنظيم دورات تدريبية واجتماعات ومؤتمرات حول بناء القدرات تتناول المشاكل المتصلة بمكافحة التصحر، وعُقد آخر هذه المؤتمرات في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وتناول مسائل إعادة تأهيل الأراضي التي تتعرض للتصحر، والمعارف المحلية والتكنولوجيات المناسبة لمكافحة التصحر. وقال إن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تأخذ المسائل البيئية مأخذ الجد.

٦٤ - وأضاف قائلا إن نحو ١٤ مليونا من البشر في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يعانون حاليا من نقص التغذية الشديد بسبب نقص الغذاء الذي تسببت فيه الأمطار غير المنتظمة والتي أدت إلى جفاف شديد. وتشير معظم

الدلائل إلى أن هذا الاتجاه سيزداد سوءاً في المستقبل، فقد أشارت آخر التقارير بشأن تغيُّر المناخ إلى أن كثيراً من الأراضي الجافة قد تصبح أكثر جفافا وأكثر حرارة خلال القرن الحادي والعشرين.

٦٥ - وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل التخفيف من آثار الجفاف وغيره من المظاهر المتصلة بتغيُّر المناخ. وعلى الرغم من أن معظم بلدان المجموعة قد اعتمدت برامج عمل وطنية لمكافحة التصحر فإن بعضها لم يصل إلى هذه المرحلة بعد، لأنها تعاني من صعوبات في الحصول على الموارد المالية اللازمة من شركائها التنمويين، ذلك أن التمويل المقدم من مجتمع المانحين لا يزال قاصراً عن تلبية الاحتياجات وعما تأمل فيه البلدان المتضررة من الجفاف. وأضاف أن التقرير المرحلي لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قُدم إلى الاجتماع الإقليمي الأفريقي الذي عُقد في ناميبيا في تموز/يوليه ٢٠٠٢، وهو الاجتماع الذي عُقد من أجل التحضير للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في مقر منظمة الأغذية والزراعة بروما. وأعرب في هذا الصدد عن شكره للحكومة الإيطالية والبلدان الأفريقية التي اشتركت في الاجتماعات التحضيرية للقمة العالمية للتنمية المستدامة، تلك الأعمال التي قامت أمانة الاتفاقية بتنظيمها في عدد من القارات: في كاراكاس في شباط/فبراير ٢٠٠٢ وفي برايا (الرأس الأخضر) في آذار/مارس ٢٠٠٢، والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف التي عقدت في أجاديث في النيجر في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وقال إن نتائج هذه الاجتماعات أكدت من جديد الصلة بين التصحر والفقر لأن الفقر يعتبر سبباً لتدهور الأراضي ونتيجة له.

٦٦ - وأعرب عن ترحيب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالقرار الذي اتخذته أمانات مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة بإقامة فريق اتصال مشترك من أجل دعم عملية التنسيق فيما بينها وسبر آفاق المزيد من التعاون. وسوف يعمل الفريق على وضع جدول زمني للأنشطة في هذا السبيل. وترحب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضا بقرار جمعية مرفق البيئة العالمي باعتبار تدهور الأراضي والملوثات العضوية المتوطنة من مجالات اهتمام المرفق، لأن ذلك يضمن موارد تشتد الحاجة إليها من أجل تنفيذ الاتفاقية.

٦٧ - وأعرب عن تقديره لشركاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وخاصة الوكالة السويدية للتنمية الدولية التي تساعد الجماعة في تنفيذ سياساتها البيئية خاصة في مجال التصحر، ودعا الشركاء إلى مواصلة دعم جهود الجماعة الإنمائية في تنفيذ المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.